العدد٤٣٣ - الاحد ٤ آيار ٢٠٠٨م - ٦٧٥٨ آ

الضياء بهرا

Bahra No. 433 Sun. 4 May 2008

الحرب في العراق تعود إلــى واجهة حملة الانتخابات الرئاسية الأميركية

ميدل ايست اونلاين MIDDLE EAST ONLINE

عادت الحرب في العراق الاربعاء الى الواجهة بشكل مفاجىء في حملة الانتخابات الرئاسية الامريكية بعد نشر الحزب الديموقراطي فيديو كليب يندد باقتراح المرشح الجمهوري جون ماكين الابقاء على الوجود العسكري الامريكي في العراق لمدة قرن.

واثار الكليب الذي يستمر نصف دقيقة، غضب الحزب الجمهوري الذي طلب من شبكات التلفزيون عدم بثه. وشاهد نحو ٢٠٠ الف من رواد شبكة الانترنت الكليب المثير للجدل على موقع "يو تيوب" الالكتروني. ودعا زعيم الحزب الجمهوري روبرت دانكن الذي بدأ يشعر بالقلق، المسؤولين عن شبكات التلفزة الى تحمل "مسؤولياتهم" والامتناع عن بث الكليب وانتقد "الهجمات التي لا اساس لها" ضد سناتور اريزونا.

ويبدأ الكليب بتبادل اطراف الحديث بين شخص مجهول وماكين خلال تجمع انتخابي في كانون الثاني. ويقول الرجل "تحدث الرئيس (جورج) بوش عن البقاء في العراق فترة نصف قرن". فاجابه ماكين "ربما ١٠٠ سنة هذا يناسبني تماما".

ويستعرض الكليب مشاهد عنف في العراق بعضها من فيلم "فاهرنهايت ٩/١١" المعادي للحرب للمخرج مايكل مور. وتظهر على الشاشة عبارات "خمس سنوات" (فترة الحرب الى هذا اليوم) و"٥٠٠ مليار دولار" (تكاليف الحرب) و"اكثر من اربعة الاف قتيل" (الخسائر في صفوف القوات الاميركية).

واليوم تراجعت شعبية الحرب في العراق في الولايات المتحدة وغالبا ما يتم ربطها بالحزب الجمهوري في استطلاعات الرأي. وقبل خمسة اعوام اي في الاول من ايار ٢٠٠٣ اعلن بوش من على متن حاملة الطائرات "ابراهام لينكولن" تحت يافطة كتب عليها "نفذت المهمة"، انتهاء العمليات القتالية في العراق.

وبعد خمس سنوات، لا يزال حوالى ١٥٠ الف جندي اميركي يحاربون في العراق من دون افق واضح حول موعد للانسحاب. وفي نيسان قتل ٤٩ جنديا اميركيا في العراق ويعتبر الشهر الاكثر دموية منذ ايلول ٢٠٠٧. وماكين المرشح الوحيد في الانتخابات الرئاسية الاميركية الذي يؤيد مواصلة الحرب في العراق ولم يقترح خطة للانسحاب من هذا البلد. ويتهم الجمهوريون الحزب الديموقراطي بتحوير تصريحات ماكين. ولم يحاول الجمهوريون الانكار بان ماكين اشار مرارا الى امكان بقاء الجنود الاميركيين في العراق لقرن، لكنهم قالوا ان مرشحهم لم يذكر يوما حربا تدوم ١٠٠ سنة بل انه يفكر في وجود عسكري اميركي في العراق كما كانت الحال بعد الحرب العالمية الثانية في المانيا او اليابان او كوريا الجنوبية بعد الحرب بين الكوريتين. ورأى زعيم الحزب الديموقراطي هاورد دين انه لا يتم بتاتا تحوير تصريحات ماكين. وتساءل دين "كيف نعلم يا ترى اننا لو ابقينا جنودنا في العراق ١٠٠ عام لن يتعرضوا لاعتداءات بالقنبلة او لهجمات من قبل ميليشيات؟". واضاف "لا معنى لما يقوله ماكين. لا يمكننا البقاء في العراق ١٠٠ عام".

وقد يحتدم الجدل اكثر حول هذا الموضوع. فقد اعلنت منظمة "موف اون" اليسارية الاربعاء اطلاق كليب تلفزيوني جديد ينتقد فكرة البقاء في العراق ١٠٠ سنة.

ويظهر الكليب قالب حلوى مع خمس شموع وعبارة "نفذت المهمة" وفي الخلفية عبارات "١٠ سنوات؟" "٢٠ سنة؟" "٥٠ سنة؟" "١٠٠ سنة؟". ويسمع صوت ماكين وهو يقول ان على الاميركيين "الا يقلقوا من وجود عسكري اميركي في العراق لمئة عام او الف عام او ١٠ الاف سنة". ويختتم الكليب بصورة بوش وماكين يتعانقان. ويقول صوت المذيع "١٠٠ سنة من الحرب في العراق؟ وكنتم تعتقدون انه لا يمكن ان يأتي شخص اسوأ من جورج بوش".

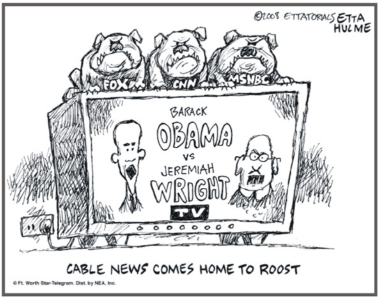
©2008 ETTATORIALS ETTA HULME
FOX
CNN
MSNBC
BARACK OBAMA VS JEREMIAH WRIGHT
TV
CABLE NEWS COMES HOME TO ROOST

© Ft. Worth Star-Telegram. Dist. by NEA, Inc.

لجنة: العراق فيه أسوأ سجل لقضايا اغتيالات صحفيين لم تحل

REUTERS KNOW. NOW.

قالت لجنة حماية الصحفيين ان العراق به أسوأ سجل للفشل في حل قضايا اغتيالات الصحفيين لكن بعض الدول التي يسودها سلام مثل الفلبين والمكسيك والهند لديها سجل سيء أيضا.

وقالت لجنة حماية الصحفيين التي تتخذ من نيويورك مقرا لها في تقرير نشر في الامم المتحدة انه توجد ٧٩ قضية اغتيال للصحفيين في العراق لم تحل حيث تم استهداف معظم الصحفيين الذين قتلوا بسبب عملهم ولم يحاصروا في تبادل اطلاق نار.

وأعدت لجنة حماية الصحفيين "مؤشر الحصانة" من خلال تجميع عدد قضايا اغتيالات الصحفيين التي لم تحل في الفترة بين عام ١٩٩٨ و٢٠٠٧ وقسمة هذا الرقم على تعداد سكان البلد.

وقالت لجنة حماية الصحفيين ان العراق أصبح أخطر بلد في العالم بالنسبة للصحافة بعد الغزو الذي قادته الولايات المتحدة في عام ٢٠٠٣ للاطاحة بصدام حسين والتمرد والصراع الطائفي الذي تفجر بعد الغزو، وكان معظم الضحايا من العراقيين.

وكانت الدولة الثانية في القائمة التي جمعتها لجنة حماية الصحفيين للمرة الاولى هي سيراليون في غرب افريقيا حيث انتهت حرب اهلية استمرت ١١ عاما في عام ٢٠٠٢. ومازالت تسع قضايا اغتيال صحفيين لم تحل من بينها قضية ترجع إلى عام ٢٠٠٥.

والدولة الثالثة هي الصومال التي تشهد اضطرابات منذ ١٧ عاما وبها خمس قضايا اغتيال لم تحل.

وأشار التقرير إلى ان معظم الدول التي وردت في القائمة ديمقراطية وليست في حالة حرب وبها أجهزة لتنفيذ القانون. وقالت لجنة حماية الصحفيين "رغم ذلك يتم استهداف الصحفيين بانتظام بالاغتيال ولم يحاسب أحد على ذلك".

وسلطت لجنة حماية الصحفيين الضوء على الفلبين التي جاءت في المرتبة السادسة في القائمة حيث لم تجر محاكمات في ٢٤ قضية. وقالت اللجنة "الصحفيون الذين يغطون قضايا الفساد والجريمة والسياسة تم استهدافهم مرات عديدة في اعمال عنف".

وقالت شيلا كورونيل وهي صحفية فلبينية تعيش الآن في نيويورك في مؤتمر صحفي بالامم المتحدة ان هذا البلد "واحد من أكثر الدول فتكا في العالم بالنسبة للصحفي." وأنحت باللائمة على ضعف سيادة القانون وضعف النظام القضائي.

وقالت لجنة حماية الصحفيين ان روسيا جاءت في المرتبة التاسعة وبها ١٤ قضية اغتيال لم تحل وان قضايا قطاع الاعمال والفساد الرسمي وانتهاكات حقوق الإنسان كانت من اخطر القضايا. ومن بين الضحايا المحققة الصحفية انا بوليتكوفسكايا التي ضربت بالرصاص في عام ٢٠٠٦ والصحفي الأمريكي بول كليبنيكوف الذي قتل في عام ٢٠٠٤.

وقال التقرير ان في المكسيك التي جاءت في المرتبة العاشرة وبها سبع قضايا كان الصحفيون الذين يغطون تجارة المخدرات والجريمة المنظمة والفساد عرضة للخطر. وشهدت الهند وهي اكبر دولة ديمقراطية في العالم من حيث تعداد السكان خمس قضايا اغتيال جميعها لصحفيين محليين.

دراسة: ٩٠ في المئة من العراقيين في سوريا لا يريدون العودة

BBC ARABIC.com

أفادت دراسة أعدتها مفوضية اللاجئين التابعة للأمم المتحدة أن ٩٠ في المئة من اللاجئين العراقيين المقيمين في سوريا لا يخططون للعودة إلى بلادهم. وقال نصف هؤلاء إنهم سيتعرضون لتهديد مباشر لو عادوا الى العراق، بينما قال آخرون إنهم لن يعودوا بسبب سوء الوضع الأمني بشكل عام أو لأن منازلهم قد دمرت أو قطنها آخرون. ويقول المراقبون إن ما توصلت اليه الدراسة يناقض ما صرح به مسؤولون عراقيون وآخرون من الأمم المتحدة من أن آلاف اللاجئين يعودون الى العراق شهريا. ولم تتجاوز نسبة الذين قالوا إنهم يرغبون بالعودة الى العراق في الدراسة ٤ في المئة، وقال ستة في المئة إنهم لا يعرفون. وغادر معظم الذين شاركوا في الدراسة العراق عقب الغزو الأمريكي عام ٢٠٠٣، ومعظم هؤلاء غادروا منذ عام ٢٠٠٦، حين شهد العنف الطائفي تصعيدا . وتستضيف سوريا أكبر عدد من اللاجئين حيث يبلغ عدد المقيمين فيها ١،٥مليون لاجئ. يذكر أن ٤،٧ مليون عراقي غادروا أماكن سكنهم نتيجة الأزمة، يعيش منهم ٢ مليون كلاجئين في الدول المجاورة، بينما يعيش ٢،٧ مليون داخل العراق. وقالت مفوضية شؤون اللاجئين في الأمم المتحدة إنها طلبت ٢٦١ مليون دولار لمساعدة اللاجئين العراقيين في شهر كانون الثاني، ولكنها لم تتلق سوى أقل من نصف المبلغ، وحذرت الوكالة ان ذلك ليس كافيا للاستمرار في برامج الوكالة خلال النصف الثاني من عام ٢٠٠٨.

مسؤولية أكبر لأوروبا

وحث وفد برلماني أوروبي يزور الأردن دول الإتحاد الأوروبي على الاضطلاع بمسؤولية أكبر وقبول عدد أكبر من اللاجئين العراقيين في أراضيها. وقد استوعبت السويد أكثر من نصف اللاجئين العراقيين في أوروبا، وقبلت ٩٠٦٥ لاجئا العام الماضي ليبلغ عدد اللاجئين العراقيين في أراضيها ٨٠ ألفا. وقال أعضاء الوفد الأوروبي السبعة انهم واعون تماما لأثر تدفق اللاجئين العراقيين على المجتمع والبنية التحتية في الأردن. وقدر الأردن تكاليف استضافة ٧٥٠ ألف لاجئ عراقي خلال السنوات الثلاث الماضية بملياري دولار.

رؤية الشعب الأمريكي للتطورات في العراق

Taqrir Washington

اكتسب الجدل السياسي في الولايات المتحدة حول أوضاع القوات الأمريكية في العراق زخما متزايدا علي إثر تصاعد التنافس الحزبي بين الديموقراطيين والجمهوريين مع اقتراب انتخابات الرئاسة الأمريكية أواخر هذا العام "تشرين الثاني ٢٠٠٨". فقد ألقت الأحداث المتلاحقة علي الصعيد الميداني في العراق بظلالها علي توجهات الرأي العام الأمريكي تجاه الأوضاع في العراق، ومدي تحقيق القوات الأمريكية لنتائج ملموسة تتجلي في الارتقاء بالأوضاع الأمنية في العراق بعد مرور خمس سنوات من الحرب الأمريكية على العراق.

ومن هذا المنطلق يسعى هذا التقرير لاستقصاء معالم رؤية الأمريكيين لتطور الأوضاع في العراق من خلال تحليل نتائج استطلاعات الرأي التي تناولت تلك القضية.

الحرب علي العراق ما بين التبرير الأخلاقي و الضرورة

بداية يمكن القول أن الرأي العام الأمريكي قد تبلورت لديه قناعة بأن استخدام القوة العسكرية لإسقاط النظام العراقي السابق واحتلال العراق لم يكن مبررا أو ضروريا لتحقيق المصالح القومية الأمريكية، وهو ما كشفت عنه استطلاعات الرأي التي أجرتها شبكة سي بي إس الإخبارية CBS News Poll مابين ١٤ايلول ٢٠٠٧ و٢٤ شباط ٢٠٠٨. وتظهر نتائج الاستطلاع أن نسبة من يرون أن استخدام القوة العسكرية ضد العراق لم يكن مبررا تراوحت ما بين ٥١% و٥٩% من إجمالي من شملهم استطلاع الرأي.

وأكد حوالي ٥٨% في استطلاع آخر للرأي أجرته الشبكة في ١٨ آذار ٢٠٠٨ علي اقتناعهم بأن نظام صدام حسين لم يكن متورطا في أحداث الحادي عشر من ايلول ٢٠٠١ كما ادعت بعض عناصر الإدارة الأمريكية، وهو ما يعكس وجود تغير عن النتائج التي كشفها استطلاع الرأي في ٢

الأحداث الإرهابية. وترتب علي ذلك تأكيد حوالي ٥٣% ممن شملهم استطلاع للرأي أجراه معهد جالوب للرأي العام Gallup Poll في ٢٤ شباط ٢٠٠٨ بأن الإدارة الأمريكية قد ضللت الشعب الأمريكي. حينما ادعت امتلاك العراق لأسلحة دمار شامل، وهو الأمر الذي يعكس انتقالا في توجهات الرأي العام الأمريكي إزاء هذه القضية، إذا ما تمت مقارنة تلك النتائج باستطلاع الرأي الذي أجري في ٦ كانون الثاني ٢٠٠٣ الذي أيد فيه حوالي ٦٧% من المستطلع آراؤهم أن العراق يمتلك أسلحة دمار شامل. بينما أكد حوالي ٥٤% ممن شملهم استطلاع مركز بيو لأبحاث الرأي العام والصحافة Pew Research Center for the People & the Press survey في ٢٤ شباط ٢٠٠٨ أن الولايات المتحدة قد اتخذت قرارا خاطئا باستخدام القوة العسكرية ضد العراق.

هل تحقق الانتصار الحاسم في العراق؟

أما علي صعيد تطورات الأوضاع في العراق فإن غالبية الأمريكيين يقيمونها بصورة سلبية من حيث عدم إمكانية تحقيق الأمن والاستقرار علي المدى القريب، ومن ثم تحقيق الأهداف التي أعلنتها الإدارة الأمريكية في بدايات الحرب. فلقد أضحت سياسة هذه الإدارة موضع انتقاد من جانب غالبية الأمريكيين، وهو ما كشفت عنه نتائج استطلاع الرأي الذي أجرته صحيفة وول ستريت جورنال Wall Street Journal Poll، أن نسبة الأمريكيين الرافضين للنهج المتبع من جانب إدارة الرئيس بوش في التعامل مع الأوضاع في العراق قد تراوحت ما بين ٦٢% في ١٠آذار ٢٠٠٨ و٦٧% في ١٦ كانون الثاني ٢٠٠٧ . وأكد حوالي ٥١% ممن شملهم الاستطلاع أن الولايات المتحدة لا تحقق تقدما في استعادة الاستقرار ونظام الحكم المدني، في مقابل أيد ٦٤% هذا الرأي في استطلاع تم أجراؤه في ١

وعلي صعيد تقييم الأوضاع العسكرية في العراق، تراوحت آراء الأمريكيين بين من يرون أن هذه الأوضاع لم تشهد تغيرا ملحوظا بنسبة ٤١% ممن شملهم استطلاع الرأي، في مقابل ٣٩% يرون أن هذه الأوضاع شهدت تحسنا ملحوظا. بينما أشارت نتائج استطلاع الرأي الذي أجرته وكالة الاسوشيتد برس Associated Press بالتعاون مع مركز ايبسوس للرأي العام Ipsos poll في ٩ كانون الثاني ٢٠٠٨ أن أوضاع القوات الأمريكية في العراق قد أصبحت غير مرضية بالنسبة لغالبية الأمريكيين وفق ما أكده حوالي ٦٥%.

وفيما يخص الأوضاع السياسية، أكد حوالي ٤٩% ممن شملهم استطلاع الرأي أن هذه الأوضاع لم تشهد أي تغير نحو الاستقرار، وأشار حوالي ٦١% ممن شملهم استطلاع آخر أجرته محطة السي إن إن الإخبارية CNN ومؤسسة أبحاث الرأي العام Opinion Research Corporation Poll في ١٦ آذار ٢٠٠٨ أن الحرب في العراق لم ينتصر فيها أي طرف سواء الولايات المتحدة وحلفائها أو المتمردين.

أثر الأوضاع في العراق علي الداخل الأمريكي

انطلاقا من التقييم السلبي للأوضاع في العراق كما تبين سلفا فإن تصاعد التكلفة المادية والبشرية للحرب علي العراق قد أصبح مثيرا لقلق الرأي العام الأمريكي، في ظل المصاعب التي يعاني منها الاقتصاد الأمريكي، والتي ألقت بظلالها علي توجهات الجمهور الأمريكي، حيث أكد حوالي ٦٤% في استطلاع للرأي أجرته شبكة سي بي إس الإخبارية CBS News Poll أن النتائج التي تحققت في العراق لم تكن تستحق تلك التكلفة المادية والبشرية التي تكبدتها الولايات المتحدة. ورأي حوالي ٦٣% أن التدخل الأمريكي في العراق كان له أثر سلبي علي حياة المواطنين في الولايات المتحدة، وبالتحديد علي المستوي الاقتصادي، وهو ما أكده حوالي ٧١% ممن شملهم الاستطلاع، والذين ربطوا بين تصاعد التكلفة المادية للحرب في العراق والمشكلات الاقتصادية التي تواجهها الولايات المتحدة حاليا باعتبارها أحد

التنافس الحزبي و توجهات الرأي العام تجاه العراق

لقد اكتسبت الأوضاع في العراق تسييسا متزايداً من جانب الحزبين الجمهوري والديمقراطي؛ لتواكب مرور خمس سنوات علي دخول القوات الأمريكية للعراق، مع قرب الاستحقاق الرئاسي أواخر هذا العام والذي يُتوقع أن يشهد منافسة محتدمة بين الحزبين الجمهوري والديمقراطي، وهو ما دفع بالأوضاع على الساحة العراقية إلي صدارة الحملات الانتخابية للمرشحين في كلا الحزبين.

وفي هذا الإطار، اختلف تقييم مؤيدي الحزب الديمقراطي عن نظرائهم الجمهوريين لسياسة إدارة الرئيس بوش في العراق، فبينما رأي حوالي ٩١% من مؤيدي الحزب الديمقراطي أن هذه السياسة لم تحقق نجاحا ملموسا، أكد حوالي ٦٥% من مؤيدي الحزب الجمهوري أن هذه السياسة قد حققت نجاحاً علي الصعيد الميداني ضمن نتائج استطلاع الرأي الخاص بشبكة سي بي إس CBS News Poll

وبصورة عامة، يمكن القول أن الرأي العام الأمريكي قد أصبح ينظر لتوجهات الحزب الديموقراطي حول الأوضاع في العراق باعتبارها قد تؤدي لتحقيق تقدما ما في هذا الصدد، وهو ما يرتبط بتفضيل انسحاب القوات الأمريكية من العراق مع الاختلاف حول التوقيت ونطاق هذا الانسحاب.

وفي هذا السياق، كشف استطلاع للرأي أجرته صحيفة نيويورك تايمز New York Times في ٩ كانون الأول ٢٠٠٧ أن حوالي ٤٥% من الجمهور الأمريكي يري أن مرشح الحزب الديمقراطي في حالة وصوله للرئاسة سوف يتخذ قرارات صحيحة بشأن الأوضاع في العراق، في مقابل تأييد ٣٠% للتوجهات التي يمثلها الحزب الجمهوري حول العراق. وفي استطلاع آخر أجرته صحيفة واشنطن بوست Washington Post في ١ تشرين الثاني ٢٠٠٧ أكد حوالي ٥٠% ممن شملهم الاستطلاع أنهم يثقون في قدرة الحزب الديمقراطي للتعامل مع الأوضاع في العراق، في مقابل ٣٤% للحزب الجمهوري. وكشف استطلاع آخر للرأي أجرته صحيفة واشنطن بوست في ٣٠ ايلول ٢٠٠٧ أن حوالي ٥٠% من الأمريكيين يرون أنه في حال تولي مرشح ديمقراطي للرئاسة الأمريكية فإنه سوف يتعامل مع الأوضاع في العراق بشكل أكثر فعالية، ولكن في المقابل فإن أداء أعضاء الكونجرس المنتمين للحزب الديمقراطي لا يحظي بقبول غالبية الأمريكيين، ربما لعدم اتخاذهم مواقف حاسمة لتقييد قدرة الإدارة الأمريكية و إلزامها بتطبيق رؤيتهم حول الانسحاب من العراق أو تحديد جدول زمني لذلك. وفي هذا الصدد، كشف استطلاع للرأي الذي أجرته شبكة سي بي إس الإخبارية في ١٦ ايلول ٢٠٠٧ أن حوالي ٥٧% من الأمريكيين لا يوافقون علي أسلوب أعضاء الكونجرس الديمقراطيين في التعامل مع إدارة الأوضاع في العراق.

بدائل معالجة إشكاليات العراق

اتجهت الخيارات المطروحة التي تحظي بتأييد نسبي من جانب الرأي العام الأمريكي في التعامل مع الأوضاع في العراق للتقلص بشكل متزايد تحت وطأة تردي الأوضاع الأمنية في العراق، حيث أضحت تتلخص في تقليص عدد القوات الأمريكية في العراق سواء بشكل تدريجي أو فوري. كما أصبح خيار زيادة عدد القوات الأمريكية في العراق تحت دعوي إسهام ذلك في تحسين الأوضاع الأمنية موضع جدل حاد في الآونة الأخيرة، حيث أكد حوالي ٥٦% ممن شملهم استطلاع الرأي الذي أجرته صحيفة واشنطن بوست Washington Post في ٣٠ ايلول ٢٠٠٧ أن زيادة عدد القوات الأمريكية في العراق لن يُحدث تحسنا علي صعيد تحسين الأوضاع الأمنية هناك. في حين أشار حوالي ٥٤% أنهم يفضلون انسحاب القوات الأمريكية من العراق في مقابل تأييد ٤٣% لبقاء القوات الأمريكية في العراق.

العراق، فإن الجمهور الأمريكي علي الرغم من عدم تأييده للانسحاب فوري، فإنه يري ضرورة إتمام هذا الانسحاب في أقرب وقت ممكن، حيث رأي حوالي ٤٦% ممن شملهم استطلاع شبكة سي بي إس CBS News Poll في ١٨ آذار ٢٠٠٨ أن بقاء القوات الأمريكية يجب ألا يتجاوز عام واحد في مقابل تأييد ٢٢% لبقائها لمدة عامين في العراق، وهو ذات التوجه الذي كشف عنه استطلاع صحيفة لوس أنجلوس تايمز Los Angeles Times ومركز بلومبرج لاستطلاعات الرأي Bloomberg Poll الذي أيد فيه حوالي ٤٣% انسحابا خلال عام من العراق في مقابل تأييد ٢٠% للانسحاب الفوري و٣٠% للبقاء لأطول فترة ممكنه .

وأكد حوالي ٥٢% في استطلاع لصحيفة وول ستريت جورنال Wall Street Journal Poll في ١٠ آذار ٢٠٠٨ علي ضرورة انسحاب معظم القوات الأمريكية من العراق بحلول عام ٢٠٠٩ . ولكن الانقسام قد بدا واضحاً حول نطاق الانسحاب الذي يدعمه الرأي العام الأمريكي، وهو ما كشف عنه الاستطلاع الذي أجرته قناة السي إن إن الإخبارية CNN بالتعاون مع مؤسسة دراسات الرأي العام في ٩ كانون الاول ٢٠٠٧ ، فبينما أيد حوالي ٣٩% انسحابا جزئيا للقوات الأمريكية، دعم ٣٠% ممن شملهم الاستطلاع انسحابا كليا لهذه القوات بحلول عام ٢٠٠٨ .

ويبدو أن هذا الجدل لم يحسم بشكل قاطع نظرا لديناميكية تغير توجهات الرأي العام الأمريكي حول هذه القضية ما بين التأييد والرفض وهو ما تؤكده نتائج استطلاع الرأي الذي أجرته ذات المؤسستين في ٩ ايلول ٢٠٠٧ والذي دعم فيه حوالي ٣٦% من المبحوثين انسحابا جزئيا مقابل تأييد حوالي ٢٩% للانسحاب الكلي.

ويتناقض ذلك مع نتائج ذات الاستطلاع في ٢٤ ايار ٢٠٠٧ التي حظي فيها الانسحاب الجزئي بتأييد ٢٤% في مقابل ٣٩% للانسحاب الكلي ، بما يؤكد وجود تغيرات آنية في رؤية الأمريكيين لنطاق الانسحاب وهو ما قد يعزي إلي عدم استقرار الأوضاع في العراق والتأثر بوتيرة العمليات العسكرية و مستوى الخسائر البشرية